

قرار تطوير الجهاز المالي في البنك تزامن نشاطها الجديد من يوليو القائم

أصدر الرئيس أمس قرار تحديد اختصاصات وحدات الجهاز المالي في مصر ، على أن يتولى البنك المركزي الخطوات التنفيذية لتوزيع المليارات المصرفية بين البنوك ، وتنسيق ونقل طكية وحدات البنوك ، وأعادة تقييم رؤوس أموال البنوك في أوضاعها الجديدة ، على أن تنتهي جميع هذه الإجراءات في موعد أقصاه ٢٠ يونيو ١٩٧٢ ، بحيث تزامن البنك تنشاطها من أول يوليو القائم على التحويل التالي :

البنك الأهلي المصري : يختص بشئون التجارة الخارجية ومبادرات جميع المليارات المصرية الخامسة بها استثناءً وتصديراً بنك مصر : يدعي فيه بنك بور سعيد ويختص بشئون التجارة الداخلية و مباشرة جميع الخدمات المصرفية لوحدات التجارة الداخلية ، إلى جانب تمويل المعاملات الزراعية .

بنك الاستكبارية : يدعي فيه البنك الصناعي ، وبختص بشئون الانتاج ، ويفاشر جميع الخدمات المصرفية لوحدات الانتاج الصناعية والزراعية والحرفية .

البنك العقاري المصري : يدعي فيه بنك الاتصالات العقاري ، وبختص بشئون التشييد والإسكان ، وتقديم الخدمات المصرية لعمليات التشييد ومبانى الإسكان والمرافق .

بنك القاهرة : يختص بشئون الخدمات وتقديم الخدمات المصرية لوحدات القطاع العام التي تناشر مباني الخدمات .